

Distr.: General
7 April 2017
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والعشرون
١٢-١ أيار/مايو ٢٠١٧

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

إكوادور

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-01930(A)



* 1 7 0 1 9 3 0 *

أولاً - مقدمة

- ١- تقدم جمهورية إكوادور تقريرها الوطني الثالث، المتعلق بالجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، إلى مجلس حقوق الإنسان، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/60/251، وقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢١/١٦، ومقرّره ١٧/١٩.
- ٢- وتعتزف إكوادور بعملية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها الآلية العالمية الرئيسية لرصد حالة حقوق الإنسان في العالم وتقييمها؛ فقد صدّقت على جميع الاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال والتزمت بدورية تقديم التقارير إلى كل لجنة من اللجان المعنية بهذه الاتفاقيات. فضلاً عن ذلك، يُبقي البلد على دعوته الدائمة الموجهة إلى الآليات الخاصة وآلية الإجراءات الخاصة التابعتين للمنظومة ويتعاون معهما تعاوناً دائماً.
- ٣- وإكوادور عضو في مجلس حقوق الإنسان (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨). وقد أكدت مجدداً التزامها^(١) بتسيخ المجلس كهيئة مستقلة قائمة على مبدأ عدم الانتقائية في مجال حقوق الإنسان، وبالتحقيق التام لأهدافه. ومن هذا المحفل، شاركت إكوادور مشاركة نشطة في نقاشات، وفي تنظيم أحداث متزامنة، وتقديم مشاريع قرارات والمشاركة في رعايتها، وكانت لها مشاركة جوهرية في المفاوضات المتعلقة بالنصوص المزمع اعتمادها.
- ٤- وعلى الصعيد الوطني، يجدر إبراز أن إكوادور قامت، تحقيقاً لتمام إنفاذ حقوق الإنسان وشمولية حمايتها، بتحديث خططها الوطنية للعيش الكريم ووطّدت تنفيذها، وقد مكّنت المرحلة الثانية منها الممتدة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ من تحقيق جملة إنجازات من بينها زيادة تعزيز المساواة وحقوق الفئات التي عانت تاريخياً من التمييز أو القيود، والفئات المستحقة للرعاية ذات الأولوية، والاعتراف التاريخي بحقوق الطبيعة وتعزيزها. وقد مكّن تنفيذ هذه الخطة، إضافةً إلى استثمار عام غير مسبوق في القطاعات الاجتماعية خصوصاً، إكوادور من تحقيق عشرين غاية من الغايات الإحدى والعشرين للأهداف الإنمائية للألفية، بحيث بقيت غاية خفض معدل الوفيات النفاسية الغاية الوحيدة التي لم تحققها بعد، لكنها أحرزت تقدماً في تحقيقها بخفض هذا المعدل بنسبة تكاد تصل إلى ٦٨ في المائة، باعتماد استراتيجية خفض معدل الوفيات النفاسية. وتتفق إكوادور على أهمية أن تشدّد أهداف التنمية المستدامة في غايات محددة فيما يتصل بالإنصاف بجميع أبعاده، وفي هذا السياق، يستحدث البلد حالياً في إطار خطته الوطنية سلسلة من الاستراتيجيات والأنشطة ذات الصلة لتنفيذها. كما تتفق إكوادور على أهمية الاعتراف بالصلة بين هذه الأهداف والغايات وبين الالتزامات والتعهدات المقطوعة في مجال حقوق الإنسان.
- ٥- وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، عانت إكوادور من زلزال بلغت قوته ٧,٨ درجات على مقياس ريختر، خلّف ٦٦٣ قتيلاً وآلاف المصابين وألحق الدمار بما يربو على ٥٠ ألف بُنية تحتية عامة وخاصة، من بينها مدارس وطرق ووحدات صحية وما إليها، ليتجاوز حجم الخسائر الاقتصادية المتكبّدة ٣٠٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يمثل نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٦- ولإعادة بناء المناطق المنكوبة بالزلزال الذي ضرب البلد في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أنشئت لجنة إعادة البناء وإنعاش قطاعي الإنتاج والعمل في تلك المناطق بهدف بناء وإعادة بناء

البنى التحتية اللازمة للتخفيف من آثار الزلزال، وتنفيذ خطط وبرامج وإجراءات وسياسات عامة للإنعاش والإنتاج وإيجاد العمل في المناطق المنكوبة. كما اعتمد القانون الأساسي للتضامن والمسؤولية المدنية المشتركة الذي أجاز جمع موارد مالية كبيرة مكّنت من ترميم ٩١٢ مدرسة وتوسع وحدات صحية، وبناء ١٢ ٢٢٠ وحدة سكنية جاهزة وأكثر من ١٣١ ٢٠ وحدة سكنية قيد التنفيذ، وإنجاز تسعة مشاريع لإعادة بناء نظامي مياه الشرب والتصحاح، وإصلاح ٣٢٢ مسلكاً طريقياً. وكان إنعاش قطاع الإنتاج أحد الأهداف الرئيسية لهذه العملية، ومن أبرز الإنجازات الأولى المحققة إنشاء ١٢ ٥٣٥ مشروعاً تجارياً جديداً، ومنح ٩ ١٠٤ قروض إنتاجية، وتهيئة ٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة.

ثانياً - منهجية وعمليات التشاور

٧- وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم ١٣١٧^(٢)، عملت وزارة العدل وحقوق الإنسان والشؤون الدينية ووزارة العلاقات الخارجية والتنقل البشري معاً على إعداد هذا التقرير واعتماده، وفقاً لبروتوكول إعداد تقارير الدول المقدمة إلى هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان، وهو ما يُبرز العمل المؤسسي المضطلع به لجمع المعلومات ووضع مؤشرات للإدارة، من خلال منبر نظام المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان (SIDERECHOS)، الذي ضمّ ٣١ مؤسسة تابعة لسلطات الدولة الخمس وشمل إجراء حوارات متواصلة مع منظمات المجتمع المدني بعقد حلقات عمل تناولت شتى المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثالثاً - الإطار المعياري وإطار السياسات العامة (التوصيات ١٣٤-٢، و١٣٥-٢، و١٣٥-٨، و١٣٥-٤٩)

٨- في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٥، اعتمدت ٩٣ مبادرة تشريعية تبنى عن بلد ديمقراطي ملتزم بإعمال الحقوق وإقامة العدل، وترتبط بمفهوم دولة العيش الكريم الديمقراطية (سوماك كاوساي - Sumak Kawsay) المكرّس في الدستور الإكوادوري لعام ٢٠٠٨. وقد مكّنت عملية الإصلاح التشريعي هذه من إحراز تقدم في مواءمة التشريعات الداخلية مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت إكوادور طرفاً فيها. وفيما يتعلق بعملية التصديق على تعديلات كمبالا، فقد استُهلّت في عام ٢٠١٣ ولا تزال جارية.

٩- وتشكل الخطة الوطنية للعيش الكريم للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ الأداة الرئيسية لرسم السياسات العامة في البلد، وتُحدّد أهدافها وسياساتها ومبادئها التوجيهية وغاياتها على ثلاثة محاور، هي: (١) تغيير علاقات السلطة من أجل إنشاء السلطة الشعبية بتقديم خدمات عامة جيدة وبناء الدولة المتعددة القوميات والثقافات، و(٢) كفالة الحقوق والحريات والقدرات المحققة للعيش الكريم، و(٣) تحقيق التحوّل الاقتصادي - الإنتاجي على أساس تغيير مصفوفة الإنتاج.

رابعاً - حماية حقوق الإنسان

ألف - القضاء على الفقر وإعادة توزيع الثروة (التوصيات ١٣٥-٥، و١٣٥-٤٧، و١٣٥-٤٨)

١٠ - يُؤطر دستور جمهورية إكوادور سياسات القضاء على الفقر في البلد، ويعترف بأن نظام الدولة الاقتصادي نظام اجتماعي تكافلي. وفي هذا الصدد، تتوخى الخطة الوطنية للعيش الكريم للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ استراتيجيات لتحقيق المساواة والقضاء على الفقر في البلد من منظور متعدد الأبعاد.

١١ - وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، انخفض مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد^(٣) في إكوادور من ٢٧,٢ في المائة إلى ١٦,٩ في المائة، على التوالي^(٤)، بفضل كفاءة حقوق الحصول على العمل، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والمياه، والسكن اللائق. وبوجه عام، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦، خرج ١,٥ مليون شخص من دائرة الفقر^(٥). فضلاً عن ذلك، نجحت إكوادور فيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٥ في خفض الفارق بين أفقر السكان وأغناهم بأكثر من ٤٠ في المائة^(٦)، فأصبحت أحد أكثر بلدان أمريكا اللاتينية خفصاً للتفاوتات حتى عام ٢٠١٤، بواقع ثماني نقاط على معامل جيني.

١٢ - وفيما يتعلق بزيادة القدرة الشرائية الفعلية للأجور، حقق البلد إنجازاً هاماً؛ ففي عام ٢٠٠٦، كان دخل الأسرة الشهري يغطي نسبة ٦٥,٨٩ في المائة من سلة الاستهلاك الأسرية الأساسية، وارتفع هذا المؤشر في نهاية عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٩٧,٤٧ في المائة^(٧).

١٣ - وتواصل الحكومة تنفيذ سياسة ضريبية تستهدف إعادة توزيع الدخل، وتستند إلى مبادئ عموم الضريبة والتصاعد الضريبي والكفاءة والإنصاف والشفافية. وقد أثمرت هذه السياسة مستوى غير مسبوق من الاستثمار الاجتماعي؛ ففي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦، بلغ إجمالي الضرائب المحصلة ١٧٧ ٨٨ مليون دولار، أي ما يقارب أربعة أمثال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٦. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥، ارتفعت قيمة الضرائب المحصلة من ١١ ٢٦٤ مليون دولار إلى ١٣ ٩٥٠ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنحو ٢٤ في المائة.

١٤ - ولدولة إكوادور نظام مؤسسي هام يُعنى بتعزيز العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة. ففي عام ٢٠٠٧، أنشئت وزارة تنسيق التنمية الاجتماعية، وفي عام ٢٠١١، أنشئت الهيئة الرقابية للاقتصاد الشعبي والتكافلي ككيان يُعنى بالرقابة والإشراف على الاقتصاد الاجتماعي التكافلي. وفي عام ٢٠١٢، أنشئت المؤسسة الوطنية للمالية الشعبية والتكافلية بهدف تحقيق الاندماج المالي بين الأطراف الاجتماعية الفاعلة وأفراد المجتمع في قطاع الاقتصاد الشعبي والتكافلي. وعلى غرار ذلك، أنشئ في عام ٢٠١٤ مجلس السياسات والتنظيم النقدي والمالي، المنوط به ضبط النظام النقدي والمالي، بما في ذلك المالية الشعبية والتكافلية.

١٥ - وقد دُعم نظام الاقتصاد الشعبي والتكافلي بإجراءات من قبيل المشاركة في تمويل ٤٦٠ مشروعاً في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٦ باستثمارات بلغت قيمتها ٧٤ مليون دولار في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والصناعة الزراعية والسياحة المجتمعية والصناعة الحرفية. وعُقدت في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ دورات للتدريب التقني والإداري

لفائدة ٤٠٨ ٢٣ أطراف فاعلة في قطاع الاقتصاد الشعبي والتكافلي، ومنذ عام ٢٠١٠، تُنفذ ٢٤ حدثاً تنوعت ما بين معارض ومؤتمرات للأعمال التجارية، شارك فيها ٧٥٤ منظمة من قطاع الاقتصاد الشعبي والتكافلي، لتتجاوز قيمة المبيعات المحققة ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

١٦- وفضلاً عن ذلك، تشجع إدارة المشتريات العامة مشاركة منظمات قطاع الاقتصاد الشعبي والتكافلي في عمليات الشراء، فخصّصت لها في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٦ مبلغاً قدره ٢٥٩ مليون دولار لدعم قطاعات المنسوجات والغذاء والخدمات.

باء- المساواة وعدم التمييز (التوصيات ١٣٥-٩، و١٣٥-١٦، و١٣٥-١٧، و١٣٥-١٨، و١٣٥-١٩)

١٧- دخل القانون الأساسي للمجالس الوطنية للمساواة حيز النفاذ في عام ٢٠١٤، وهو المنشئ للإطار المؤسسي والمعياري لعمل هذه المجالس المنوط بها ضمان إنفاذ وممارسة الحقوق على وجه تام بتعزيز الحق في المساواة وعدم التمييز والنهج القائم عليهما لفائدة الفئات التالية المميّز ضدها تاريخياً: (١) النساء، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين؛ و(٢) الأطفال والمراهقون والشباب وكبار السن؛ و(٣) الشعوب والقوميات (الأصلية، والمنحدرة من أصل أفريقي، وشعب مونتيويو)؛ و(٤) الأشخاص ذوو الإعاقة؛ و(٥) السكان المتنقلون.

١٨- وقد أخذت هذه المجالس على عاتقها تحدي بناء مجتمع متعدد الثقافات والقوميات، وتشاركي، وقائم على مبدأ المساواة، وشامل للجميع، وتوطيده، بما تمتلك من صلاحيات صوغ السياسات العامة لتحقيق المساواة وعدم التمييز وتعميمها والتقيّد بها ومتابعتها وتقييمها. وتهدف هذه المجالس إلى ضمان إنفاذ الحقوق المكرّسة في الدستور وفي الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إنفاذاً تاماً وضمناً ممارستها، وتعزيز احترام حقوق الأشخاص والبلديات والمجتمعات المحلية والشعوب والقوميات والجماعات وحفزه وكفالاته، وحماية هذه الحقوق، بغية تمتين الوحدة الوطنية على أساس التنوع وبناء الدولة المتعددة القوميات والثقافات.

جيم- الحقوق المتعلقة بالعيش الكريم

العمل اللائق والضمان الاجتماعي والحقوق النقابية (التوصية ١٣٤-٣)

١٩- تسلّم إكوادور بأسبقية الحق في العمل اللائق على رأس المال، إذ تنظر إلى العمل اللائق بوصفه عنصراً أصيلاً من عناصر العيش الكريم^(٨)، لا كمجرد عامل آخر من عوامل الإنتاج. ولهذا، تسعى السياسة العامة إلى الاعتراف بالعمل اللائق، والحدّ من نقص العمالة الهيكلي، وزيادة القدرة الشرائية لأجور العاملين تدريجياً، في إطار تعزيز نظام الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي.

٢٠- وقد سجّلت في الفترة قيد الاستعراض مظاهر تقدم جوهرية في هذا الميدان. فجاء معدل البطالة من بين أدنى المعدلات في أمريكا الجنوبية، إذ انخفض إلى ٥,٢ في المائة^(٩). وحتى عام ٢٠١٦، مكّن استمرار برنامج وظيفتي الأولى (*Mi Primer Empleo*)، الذي ييسّر إدماج

الشباب الجامعي في سوق العمل عن طريق التدريب الداخلي، ١١٠ ١٥ أشخاص من الاستفادة منه، وأدمج ٦٠ في المائة منهم في سوق العمل.

٢١- ولضمان ظروف العمل، تُجري وزارة العمل دورياً عمليات تفتيش لأماكن العمل، وقد أجرت ١١٦ ٧٠٠ عملية تفتيش بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦.

٢٢- وصدّقت إكوادور على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بالعمال المنزليين^(١٠). ولتطبيقها داخلياً، يوجد في إكوادور القانون الأساسي للدفاع عن حقوق العمل (لعام ٢٠١٤) والقانون الأساسي للعدالة في العمل والاعتراف بالعمل المنزلي (لعام ٢٠١٢) اللذان مكّنا من تنظيم ظروف العمل المنزلي ومن الاستفادة ١٤٠ ٢٠٨ عاملاً في هذا القطاع، تمثل النساء ٩٤,٥ في المائة منهم، من نظام الضمان الاجتماعي حتى عام ٢٠١٦.

٢٣- وقد زاد عدد السكان المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي من ١ ٤٠١ ٩٣٥ شخصاً في عام ٢٠٠٦ إلى ٣ ١٧٦ ٤٣٣ شخصاً في عام ٢٠١٦، أي بنسبة ٢٢٦ في المائة. وتُنفذ في عام ٢٠١٦ نظام الضمان ضد البطالة، وهو استحقاق اقتصادي يحمي لمدة خمسة أشهر كل من انتهى اشتراكه في المؤسسة الإكوادورية للضمان الاجتماعي، وبلغ عدد المشتركين فيه ٢٥ ٠٠٠ شخص حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢٤- وفيما يتعلق بالحقوق النقابية، بلغ عدد التنظيمات النقابية المسجلة بالبلد ٨٢٢ تنظيمًا نقابياً حتى عام ٢٠١٦.

الصحة (التوصيتان ١٣٥-٥ و١٣٥-٥٢)

٢٥- عملاً بأحكام الدستور، يُعترف بأن الصحة حق أساسي تكفله الدولة وتُهيئ له الظروف اللازمة للتمكين من التمتع به تمتعاً كاملاً. وبذلك، يُنفذ منذ عام ٢٠١٣ نموذج الصحة الشامل (مجموعة من الاستراتيجيات والقواعد والإجراءات والأدوات والموارد) الذي يحكم نظام الصحة الوطني من منظورات الرعاية الصحية الأولية وعلم الأوبئة المجتمعية وحقوق الإنسان وبنهج تشاركي وجنساني ومتعدد الثقافات.

٢٦- وواصل البلد تنفيذ سياسة شاملة لتعزيز الصحة في جميع أنحاء إقليمه الوطني مراعيًا معايير سعة التغطية والجودة والإدماج الاجتماعي الواسع. وقد ارتفعت نسبة مخصصات الميزانية المستثمرة في قطاع الصحة من ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، وذلك نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ تحديداً، زادت مخصصات الميزانية لهذا القطاع بمبلغ ١ ٩١٠,٢٢ ملايين دولار.

٢٧- وفيما يتعلق بحجم العرض من أسرة المستشفيات، فقد بلغ متوسطها ١,٥٢ سرير لكل ١ ٠٠٠ نسمة، وهو مؤشر يكاد يبلغ الموصى به من منظمة الصحة العالمية. وارتفع معدل الأطباء لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة فيما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٥ من ٩,٠ أطباء إلى ١٨,٨ طبيباً. وسُجّلت في عام ٢٠١٦ أكثر من ٤٢ مليون خدمة رعاية تحت بند الاستشارات الطبية.

٢٨- ويتوخى نموذج الرعاية الصحية الشاملة خدمات الرعاية الصحية آخذاً في الاعتبار خصائص كل فئة عمرية واحتياجاتها ومعتمداً نهجاً جنسانياً، بما يكفل للسكان رعاية شاملة طيلة عمرهم. وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد خدمات الرعاية الصحية المتنقلة المسجلة بحسب

المراحل العمرية ما يلي: أقل من شهر، ٣٥٨ ٢٢٤ خدمة؛ ومن شهر إلى أحد عشر شهراً، ١٨٧١ ٣٠١ خدمة؛ ومن سنة إلى أربع سنوات، ٦٣٨ ٨٨٣ خدمة؛ ومن خمس إلى تسع سنوات، ٢٠٨ ١٨٨ خدمة؛ ومن عشر سنوات إلى أربع عشرة سنة، ٥٩٥ ٢٩٤٠ خدمة؛ ومن خمس عشرة إلى تسع عشرة سنة، ٨٦٩ ٢٧٠٠ خدمة؛ ومن عشرين إلى تسع وأربعين سنة، ٣٢١ ٣٤٧ ١٣ خدمة؛ ومن خمسين إلى أربع وستين سنة، ٠٦٦ ٣٧٨٤ خدمة؛ ومن خمس وستين إلى مائة وعشرين سنة، ٣٤٥٣ ٧٥٩ خدمة^(١١).

٢٩- وصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ القانون الأساسي المنظم لشركات تمويل الخدمات الصحية المدفوعة التكلفة سلفاً وشركات المساعدة الطبية الذي يحظر التمييز بسبب الهوية الجنسية أو الجنس أو العمر في عقود خدمات الرعاية الصحية ضمن جوانب أخرى لحماية الحق في الصحة.

التعليم (التوصيات ١٣٥-٥، و١٣٥-١٤، و١٣٥-١٦، و١٣٥-٥٥)

٣٠- لقد ضاعف البلد جهوده الرامية إلى كفاءة التعليم بأوسع تغطية وأعلى جودة ممكنتين في جميع مستوياته. وبالتالي، فبينما بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع التعليم ٨٢٣ ٤ مليون دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦، فقد تجاوزت ١٩ ١٨٦ مليون دولار فيما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦، أي زادت بنسبة ٢٩٨ في المائة.

٣١- والحصول على التعليم في إكوادور مجاني وشامل للجميع، إذ يحصل الطلاب منذ الصف الأول في مرحلة التعليم الأساسي حتى الصف الثالث من مرحلة الثانوية العامة على الأدوات المدرسية والزي المدرسي والوجبات الغذائية. واستُحدثت استراتيجيات عديدة لحفض نسبة الانقطاع عن المدرسة كإدماج الأسرة والمجتمع التعليمي، وهو ما مكّن من خفض هذه النسبة من ٨,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦، ارتفع صافي معدلات التحاق أطفال الشعوب الأصلية والأطفال المختلطين والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي بالتعليم الأساسي بنسب ٧ و٤,٣ و٥,٢ في المائة، على التوالي؛ بينما ارتفع صافي معدلات التحاق المراهقين من الشعوب الأصلية والمراهقين المختلطين والمراهقين المنحدرين من أصل أفريقي بمرحلة الثانوية العامة بنسب ٣١,٢ و٢٠ و٢٢ في المائة، على التوالي.

٣٢- وكان من بين السياسات العامة الرئيسية المعتمدة في هذا المجال زيادة العرض من المدارس ورفع مستوى جودة بُناها التحتية بإنشاء 'مدارس الألفية'^(١٢) التي تمتلك موارد تعليمية ملائمة، وتضم قاعات دراسية مكيفة بيئياً وفقاً لموضوع الدرس ومجهزة بمعدات حديثة وبأحدث التكنولوجيا في المكتبات كما في المختبرات ومرافق التدريب التقني والمرافق الرياضية والثقافية. وبالبلد حالياً ٧٢ مدرسة مفتوحة من مدارس الألفية و٤٦ مدرسة أخرى قيد الإنشاء وبه، من جانب آخر، ١٢ مدرسة أعيد تأهيلها و١٧ مدرسة قيد إعادة التأهيل و٣٥٧ مدرسة من مدارس "القرن الحادي والعشرين" جرى التعاقد على إنشائها.

٣٣- وبإصدار القانون الأساسي للتعليم المتعدد الثقافات في عام ٢٠١١، أُقرت أجور المدرسين طبقاً لجدول الأجور في القطاع العام وكُفل حق المدرس في إعادة تصنيف درجته الوظيفية

وفي الترقية. ففي عام ٢٠٠٨، كان المدرس من الفئة الوظيفية العليا يتقاضى نحو ٢٣٩ دولاراً، بينما أصبح المهني من الفئة ذاتها منذ عام ٢٠١١ يتقاضى ٦٧٦ دولاراً. ومنذ عام ٢٠١٤، أُعيد تصنيف الدرجة الوظيفية لـ ٤٩ ٧٤٠ مدرساً. أما عن التعليم المستمر، فقد أنشئت في عام ٢٠١٣ الجامعة الوطنية للتعليم التي تقود تدريب المدرسين وتوجّهه على الصعيد الوطني، وتُقدّم برنامج "شهادات الماجستير الدولية" (*Maestrías Internacionales*) الذي قدم ٢٠٢ ٤ منحة فيما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، باستثمارات بلغت قيمتها قرابة ٣١ ٥٨٠ ٠٠٠ دولار. كما يعزّز البلد برنامج "أنا مدرس، فلا أكفّ عن التعلّم" (*Soy Maestro, nunca dejo de aprender*) الذي حدّث في إطاره معارف ١٦ ٥٦٤ مدرساً في شتى التخصصات باستثمارات بلغت قيمتها في عام ٢٠١٤ نحو ٧ ٣٧٨ ٠٠٠ دولار.

٣٤- ومثّل مجموع الاستثمارات في مجال التعليم العالي في عام ٢٠١٥ نسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتصبح إكوادور أكثر بلدان أمريكا اللاتينية رسداً للموارد لهذا البند. وفي عام ٢٠١٦، أصبح سبعة من كل عشرة طلاب يشكلون أول جيل يلتحق بالتعليم العالي في أسرة كل منهم.

٣٥- وحتى عام ٢٠١٦، بلغ عدد المنح المقدمة من الدولة ١٩ ٥٨٦ منحة فاقت عدد المنح المقدمة فيما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦، وهو ٢٣٧ منحة.

٣٦- ودُشّنت في آذار/مارس ٢٠١٣ مدينة "ياتشاي" (*Yachay*)^(١٣) التي خُطّطت لأغراض الابتكار التكنولوجي والإنتاج المعرفي المكثّف، حيث تجتمع الموهبة البشرية وأحدث البنى التحتية المنتجتان للتطبيقات العلمية ذات المستوى العالمي. وأنشئت بداخلها أول جامعة للبحث التكنولوجي التجريبي، وتضم معاهد بحثية عامة وخاصة ومراكز لنقل التكنولوجيا وشركات للتكنولوجيا المتطورة ومؤسسات المجتمع الزراعي والصناعي الزراعي بإكوادور، لتجسّد بذلك أول مركز للمعرفة في أمريكا اللاتينية. وفضلاً عن ذلك، أنشئت جامعات أوناي^(١٤) وأونيارتيس^(١٥) وإكيام^(١٦) التي تشكّل معالم بارزة على طريق دعم المعرفة الإكوادورية وتأهيل المواهب البشرية.

٣٧- وحقق البلد إنجازاً هائلاً فيما يتعلق بالقضاء على الأمية، وبصفة رئيسية بين النساء والبنات من الشعوب الأصلية ومن الفئات السكانية الريفية، إذ انخفضت نسبة الأمية من ٩ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٣,٥٤ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي الوقت الراهن، يبلغ صافي معدل التحاق البنات بين سن الخامسة والرابعة عشرة بالمدرسة ٩٦,٤ في المائة، بينما يبلغ بالنسبة للبنين من نفس الفئة العمرية ٩٦,١ في المائة.

السكن (التوصية ١٣٥-٨)

٣٨- تعزيزاً للحق في السكن، بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الإسكان ١ ٦١٢ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٧، فمكّن ذلك ٣٧٣ ٥٧٢ أسرة من الحصول على سكن. وانخفضت نسبة العجز السكني من ٢١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وقد ساهم سكان المناطق الريفية بنسبة ١٦,٨ في المائة في خفض نسبة العجز هذه. وفضلاً عن ذلك، فيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٥، انخفضت نسبة الاكتظاظ السكاني في المناطق الريفية من ٢٧,٩ في المائة إلى ١٥,١ في المائة^(١٧).

٣٩- واعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ "قانون حظر المضاربة على قيمة الأراضي، وتحديد الضرائب" الذي يحظر المضاربة على قيمة الأراضي، وهو ما يترتب عليه خفض تكلفتها وتكلفة الأصول غير المنقولة وإتاحة الحصول عليهما على الصعيد الوطني.

الحقوق الثقافية (التوصية ١٣٥-٧)

٤٠- اعتمد في عام ٢٠١٦ القانون الأساسي للثقافة المحدد للضمانات العملية للحقوق الثقافية في أبعادها التنظيمية - المؤسسية (المنظم لأسس نظام الثقافة الوطني) والبعد الوظيفي لهذه الضمانات (المنظم لأسس السياسات الثقافية وركائزها). ويعترف القانون بالامتلاكات وأساليب التعبير الثقافية المتنوعة بإقرار مفهوم الذاكرة الاجتماعية. وتستهدف السياسة العامة في هذا المضمار تحديد الامتلاكات التي لها أهمية اجتماعية خاصة وحفز دراستها وإبراز أهميتها، من دون إغفال حمايتها. ويتضمن هذا القانون التوصيات الرئيسية المتضمنة في المعاهدات الدولية فيما يتعلق بحماية التنوع الثقافي ودعم الصناعات الثقافية.

٤١- ويشكل برنامج 'إكوادور أرض الفنون' (Ecuador Territorio de las Artes) وصناديق المنح التنافسية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧، ضمن مهرجانات وصناديق أخرى، أهم منصتين للدعم العام على الصعيد الوطني في هذا الميدان وآلية التمويل المباشر لتنفيذ المشاريع الفنية والثقافية المقترحة من الفنانين والوكلاء والممثلين الإكوادوريين. ويبلغ مجموع الاستثمارات في هذا القطاع ٤١١,٠٨ ١٣ ٦٤٥ دولار. كما مُنح في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٥ ما مجموعه ٩ ٢٥٢ ١٠٨,٦٥ دولارات في شكل أموال للمشاريع السينمائية.

السيادة الغذائية وإمكانية الحصول على المياه (التوصيتان ١٣٥-٥٦ و ١٣٥-٥١)

٤٢- تعزز الدولة سيادتها الغذائية بالاعتراف بحق السكان في الحصول المأمون والدائم على غذاء صحي وكافٍ ومغذٍ، يُجَبَد أن يكون من إنتاج محلي ويتلاءم مع هوياتهم وتقاليدهم الثقافية المتنوعة.

٤٣- ومن أجل تقنين السيادة الغذائية وإمكانية الحصول على المياه، اعتمد في عام ٢٠١٦ القانون الأساسي للأراضي الريفية وأراضي السلف المنظم لحيازة الأراضي الريفية وملكيته وإدارتها وإعادة توزيعها، كأحد عوامل الإنتاج، بغية كفاءة السيادة الغذائية، وتحسين مستوى الإنتاجية، وتشجيع قيام بيئة مستدامة ومتوازنة، ومنح أصحاب الحقوق الأمن القانوني. واعتمد في عام ٢٠١٤ القانون الأساسي للموارد المائية واستخدام المياه والانتفاع بها الهادف إلى كفاءة حق الإنسان في المياه، وكذلك إلى تنظيم ومراقبة منح تصاريح استخدام الموارد المائية وتنظيم إدارتها وصونها والحفاظ عليها وتجديدها؛ واستخدام المياه والانتفاع بها؛ وتنظيم الإدارة الشاملة للمياه وتجديدها.

٤٤- وفيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة في هذا الصدد، فقد استُحدثت الاستراتيجية الوطنية لإجراءات التغذية التي تيسر تنسيق العمل فيما بين القطاعات لتحقيق الغاية المتمثلة في خفض نسبة نقص التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الخامسة إلى ١٦,٣ في المائة بحلول عام ٢٠١٧. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغ عدد المستفيدين من برنامج

التغذية المدرسية ٢٢٢ ٨٣٨ ٢ طفلاً ومراهقاً وبلغ عدد المستفيدين من الوجبات الغذائية المقدمة في مراكز العيش الكريم للطفولة ٩٢ ٠٠٠ طفل ومراهق.

٤٥- وزادت على الصعيد الوطني نسبة المنازل المغطاة بالشبكة العامة لمياه الشرب من ٨٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٥. وبلغت نسبة الزيادة ١,٥ في المائة في المناطق الحضرية و١٧ في المائة في المناطق الريفية.

٤٦- وفيما يتعلق بالوقاية من الأمراض، من أجل عكس الاتجاه السائد نحو السمنة لدى السكان جراء زيادة استهلاك الأغذية العالية التصنيع، أُقرت في عام ٢٠١٤ إلزامية وضع ملصقات على الأغذية المصنّعة تفيد بمحتواها من الدهون والملح والسكر. وعقب تقييم نتيجة هذا التدبير، تقرّر تعديل العادات الإنتاجية والاستهلاكية بتوجيهها نحو المنتجات الأفيد للصحة. وقد أجرت ٤٠ في المائة من الشركات على الصعيد الوطني تعديلات للحصول على منتجات أفيد للصحة.

البيئة الصحية (التوصية ١٣٥-٦١)

٤٧- وفقاً للمبادئ التوجيهية للخطة الوطنية للعيش الكريم، وتحديد الأهداف ٧ و١١، أصدرت إكوادور في عام ٢٠١٢ استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٥، التي تحدد القطاعات التي لها الأولوية في تنفيذ تدابير في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وتقديم مبادئ توجيهية لتعميم قضية تغير المناخ في السياسات الوطنية ودون الوطنية. وأقرت إكوادور رسمياً في عام ٢٠١٦ خطة عملها المتعلقة بالأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهورها (REDD+).

٤٨- ومن أبرز ما حققه البلد فيما يتعلق بمبادرات حفظ التراث الطبيعي وتنوعه البيولوجي خضوع نحو ٣٤ في المائة من مساحة سطح الأرض القارية حالياً للحماية و/أو الإدارة المستدامة بفضل ما تنفذه وزارة البيئة من برامج، من أبرزها تعزيز النظام الوطني للمناطق المحمية الذي يمتلك في الوقت الراهن ٥٢ منطقة، وبرنامج 'غابات الحماية' (Bosques Protectores)، وبرنامج 'الغابة شريكتنا' (Programa Socio Bosque)، وقد بلغ عدد المستفيدين منه حتى هذا التاريخ أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ شخص، فضلاً عن منح المجتمعات المحلية عقود امتياز استغلال شجر القرم (المانغروف) من أجل إدارة هذا النظام الإيكولوجي الهشّ إدارة ملائمة.

٤٩- ومن جانب آخر، يقوم تغيير مصفوفة الطاقة على إنشاء مشاريع رائدة لإنتاج الطاقات النظيفة تستهدف تخلص البيئة من ١١ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. وتتألف هذه المشاريع من محطات توليد الطاقة الكهرومائية التالية: كوكا كودو سنكلار، وديلسيتانيساغوا، ومادوريماكو، وماسار دوداس، ومناجم سان فرانسيسكو، وكيوخوس، وسوبلادورا، وتواتشي بيلاتون، وبيونكو.

٥٠- وبدأ أيضاً تنفيذ برنامج القضاء التام على استخدام الوقود الأحفوري في غالا باغوس الذي يهدف إلى القضاء على استخدام هذا النوع من الوقود في أرخبيل غالا باغوس، وهو ما مكن من استحداث المشاريع التالية: (١) محطة بالترا - سانتا كروث لتوليد الطاقة الريحية، و(٢) مشروع توليد الطاقة الكهروضوئية في بالترا، و(٣) ومشروع توليد الطاقة الكهروضوئية في ميناء أيورا، و(٤) ومشروع إيسابيللا للطاقة الهجينة.

٥١- ومن أجل الحفاظ على الموارد الحرجية وتعزيز أنشطة الإدارة الحرجية المستدامة، نُفذ كل من المشروع الوطني للرقابة الحرجية باستثمارات بلغت قدرها ١١٩,٨ ٣٣١ ١٩ دولاراً فيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، ومشروع الغابة شريكتنا باستثمارات قدرها ٣٨٩,٢ ٣٤٥ ٣٤ دولاراً فيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، ومشروع إعادة التحريج باستثمارات قدرها ٣١٧ ٥٤٧ ٤٨ دولاراً فيما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

دال- حقوق الفئات المستحقة للرعاية ذات الأولوية

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات ١٣٥-٥٦، و١٣٥-١١، و١٣٥-٤٥، و١٣٥-٥٠)

٥٢- لقد تواصل تنفيذ معايير وسياسات عامة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بخطى ثابتة. فقد صدر في عام ٢٠١٢ القانون الأساسي لذوي الإعاقة الذي يهدف إلى الوفاية من الإعاقة والكشف عنها في الوقت المناسب وإعطاء الأولوية في الرعاية لذوي الإعاقة، وكذلك إلى كفاءة أعمال حقوقهم إعمالاً تاماً وممارستها، بتوحي نهج المساواة وعدم التمييز.

٥٣- وأعدّ المجلس الوطني لذوي الإعاقة على نحو تشاركي البرنامج الوطني لتحقيق المساواة لذوي الإعاقة الذي يتضمن ١٢ محوراً وسياسة ومبدأً توجيهياً من السياسات العامة، تسري حتى عام ٢٠١٧.

٥٤- وقد زادت النفقات الاستثمارية للدولة في مجال الإعاقة زيادةً هائلةً، من ٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٥، أي بنسبة ٢٥٩ في المائة في تلك الفترة.

٥٥- وفيما يتعلق بمظاهر التقدم التي حققتها وزارة الصحة العامة في هذا الصدد، قُيِّمت أو أُعيد تقييم درجة إعاقة ٣٧ ٧٣٥ شخصاً في عام ٢٠١٥ وحده. وكُشف عن معاناة ٧٩٠ ٠٠٠ طفل من مشاكل تتصل بالنمو العصبي للطفل وكُشف في وقت مبكر عن حالات إصابة بعجز سمعي وبصري وعيوب بصرية انكسارية. وعلاوة على ذلك، دُشِّنت ١٥ خدمة لإعادة التأهيل الشامل وأعدّ ١ ٥٠٠ طرف اصطناعي ودعامة تقويمية وقُدمت ٢٣ ٠٠٠ خدمة مساعدة تقنية وحصل ٢ ٥١٣ شخصاً على بدائل اصطناعية داخلية ودعامات لتثبيت العظام.

٥٦- ونُفذ مشروع "نموذج التعليم الشامل للجميع" وبلغ عدد المستفيدين منه ٧٨ ٠٣٣ طفلاً ومراهقاً باستثمارات بلغ قدرها ٩٧١,٧٠ ٤٧٤ ٦ دولاراً. وقد ازداد عدد الأطفال والمراهقين ذوي القدرات الخاصة المدججين في نظام التعليم من ٢٠ ٧٠٠ طالب في عام ٢٠١٢ إلى ٣٤ ٤١٢ طالباً في عام ٢٠١٦، أي بنسبة ٦٠ في المائة.

٥٧- وسجل البلد في الأعوام الأخيرة ارتفاعاً مطّرداً في مستوى إدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل، فبينما بلغ في عام ٢٠١٢ عدد ذوي الإعاقة المدججين في سوق العمل ٣٨ ٣١٧ شخصاً، ارتفع عددهم في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٤٦٣ ٨١ شخصاً، وهو ما يكشف عن زيادة بنسبة ٢١٣ في المائة. وقد شجّعت سياسة العمل المعتمدة أيضاً مبادرة ذوي الإعاقة إلى تنظيم مشاريع. وهكذا، بينما كان من ينظم المشاريع منهم منعماً عام ٢٠١٢، بادر ٩١٧

شخصاً إلى تنظيم مشاريع في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ وتلقوا تمويلاً قدره ٥ ١٦٩ ٠٠٠ دولار.

٥٨- وفيما يتصل بالدعم الاقتصادي المقدم من الدولة، تلقت ٣٦,٩٥ في المائة من ذوي الإعاقة في إكوادور في عام ٢٠١٥ تحويلات مالية كشكل من أشكال الدعم الاقتصادي، فحصل ٢٢ ٨١٥ شخصاً على "إعانة حواكين غاييغوس لارا" بإجمالي بلغ ٦١ ٧٣٤ ٦٥٥ دولاراً، بينما يحصل ١٢٧ ٨٠٠ شخص على معاش إعاقة بقيمة إجمالية تبلغ ٦٧ ١٩٤ ٠٠٠ دولار.

٥٩- ومن أهم التدابير الإيجابية الرئيسية التي أُخذت لصالح ذوي الإعاقة الإعفاء من الضريبة على السلع المستوردة، والإعفاء من نسبة ٥٠ في المائة من رسوم النقل البري والجوي والبحري، والإعفاء من الضريبة العقارية، وردّ الضريبة على القيمة المضافة على اللوازم الشخصية التي تشكل وسائل مساعدة تقنية، وخفض ضريبة الدخل، وكذلك منح قروض لتنظيم المشاريع الفردية والأسرية، وخفض رسوم الخدمات العامة.

٦٠- وسُجّلت في عام ٢٠١٥ مظاهر تقدم في وضع المعايير التقنية المتعلقة بإمكانية وصول ذوي الإعاقة إلى البيئة المادية، إذ وُضع ونُشر ٢٦ معياراً تقنياً لإمكانية الوصول إلى البيئة المادية، وأربعة معايير لمنتجات الدعم، وخمسة معايير تقنية لتجهيز مرافق الملاعب والمناطق الترفيهية (الحدائق الشاملة للجميع).

٦١- وصدّق البلد في عام ٢٠١٦ على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنّفات المنشورة لفائدة الأشخاص معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وتشارك عدة مؤسسات وطنية كالوزارة المعنية بتنسيق شؤون المواهب البشرية، والاتحاد الوطني للمكفوفين في إكوادور، وغيرها، في تنسيق تنفيذ المعاهدة حالياً.

التنقل البشري (التوصيات ١٣٥-١، و١٣٥-٦٠، و١٣٥-٥٩)

٦٢- ما يرح البلد بوجّه سياسته العامة نحو خدمة السكان المتنقلين وحمائهم (المهاجرين النازحين والمهاجرين الوافدين والأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية)، وكذلك نحو تيسير عودة المهاجرين الإكوادوريين واندماجهم.

٦٣- وفي عام ٢٠١٣، أنشئت بوزارة العلاقات الخارجية والتنقل البشري وكالة الوزارة للتنقل البشري، وكُيّفت مؤسسياً للوفاء بضرورات تعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين. ووافق المجلس الوطني في حزيران/يونيه من ذلك العام على التصديق على الاتفاقية المتعلقة برفض حالات انعدام الجنسية.

٦٤- وقُدّم في عام ٢٠١٤ البرنامج الوطني للمساواة في مجال التنقل البشري المصمّم لتطبيق تعميم السياسة العامة للدولة بشأن التنقل البشري ومتابعته وتقييم مستوى تعميمها. وأنشئت بشأنه أربعة محاور عمل مؤلفة من ١٦ سياسة.

٦٥- وقد دخل القانون الأساسي للتنقل البشري حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٧، ويوائم هذا القانون بين التشريعات النافذة بهذا الشأن ويُدمجها في متن قانوني واحد. ويقرّ حقوق الرعايا الإكوادوريين خارج الإقليم الوطني، كما يعزز اندماج المهاجرين في الإقليم الإكوادوري اندماجاً

كاملاً تحت مبادئ المواطنة الشاملة، وحرية التنقل، والتكامل الإقليمي، وعدم التمييز، وحظر تجريم صفة المهاجر، والمساواة، ضمن مبادئ أخرى.

٦٦- وبإصدار هذا القانون، أنشئ أيضاً إطار قانوني متطور لحماية اللاجئين. فيكوادور هي البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في منطقة أمريكا اللاتينية، إذ اعترفت الدولة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بـ ٦٠ ٣٢٩ لاجئاً في البلد، تبلغ نسبة اندماجهم في الإقليم الإكوادوري ٥٩,٧ في المائة.

٦٧- وفيما يتعلق بمكافحة التمييز ضد السكان المهاجرين، تحظر المادة ٦٢ من القانون الأساسي للإعلام لعام ٢٠١٣ نشر أي رسائل تحرض على ارتكاب أعمال عنف وأي مواد إعلامية تمييزية، لأسباب منها صفة المهاجر، تهدف إلى الانتقاص من الاعتراف بالحقوق المقررة في الدستور وفي الصكوك الدولية النافذة لحقوق الإنسان أو من التمتع بها أو من ممارستها، أو يترتب عليها ذلك.

٦٨- وفيما يتعلق بالإدماج في سوق العمل، فقد أبرمت وزارة العمل في عام ٢٠١٥ اتفاقاً مع المنظمة الدولية للهجرة للتدريب بشأن العمالة المهاجرة وتقديم استشارات بشأن مشاريع القوانين والمشاركة في إنشاء تحالفات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز حماية العمال المهاجرين. ومكنت شبكة شركاء في العمل (*La Red Socio Empleo*) من توظيف ٢٣٢ مهاجراً بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

الطفل والمراهق (التوصيات ١٣٤-١، ١٣٥-١، ١٣٥-٢٠، ١٣٥-٢١، ١٣٥-٢٢، ١٣٥-٢٣، ١٣٥-٢٧، ١٣٥-٥٣، ١٣٥-٣٥، ١٣٥-٣٣)

٦٩- لقد عززت إكوادور الرعاية المقدمة إلى الأطفال طوال مراحل عمرهم منذ مرحلة ما قبل الولادة وتمكنت من إدماج الأطفال من لحظة ولادتهم إلى خمس سنوات في البرامج المتفرعة عن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة للطفولة، فنجحت بذلك في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٩,٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٨,٦٤ في المائة في عام ٢٠١٣.

٧٠- وضماناً لحماية حقوق الطفل والمراهق، يوجد بإكوادور إطار تشريعي واسع يشمل قانون الطفل والمراهق، والقانون الأساسي للقضاء، والقانون الأساسي للتقسيم الإداري والحكم الذاتي واللامركزية، وتنص هذه القوانين على إنشاء هيئات قضائية متخصصة كمجالس المقاطعات لحماية الحقوق، ومحاكم الأسرة والمرأة والطفل والمراهق، بهدف تعزيز حقوقهم وحمايتهم.

٧١- وللمعاقبة على ممارسة العقوبة البدنية على الأطفال في المنزل، يجرم القانون الأساسي الجنائي الشامل لعام ٢٠١٤ ممارسة العنف البدني داخل الأسرة، والعقوبة البدنية للأطفال في سياق النزاعات المسلحة، ويعاقب عليهما. ومن جانب آخر، يقرّ القانون الأساسي للتعليم المتعدد الثقافات قواعد لمنع حالات الإيذاء والعنف في المرافق التعليمية ومعالجتها، ولكفالة حماية سلامة الطلاب، وإقرار إلزامية الإبلاغ عن أي نوع من أنواع الإيذاء.

٧٢- وقد التزمت الدولة بالقضاء على عمالة الأطفال. فبقيام المعهد الوطني للإحصاء والتعداد في عام ٢٠١٢ بإعداد أول دراسة استقصائية وطنية عن عمالة الأطفال في البلاد،

أمكن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال التي مكّنت من خفض مؤشرها من ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٥^(١٨)، بتنسيق العمل بين الحكومة المركزية والحكومات اللامركزية ذاتية الإدارة.

٧٣- وكفالة للحق في الهوية، استُحدث النظام الوطني لتسجيل البيانات الحيوية الذي يمكّن من تسجيل جميع الأطفال المولودين في المستشفيات تسجيلاً فورياً.

٧٤- وفيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، نجح البلد في خفض نسبة حمل المراهقات بين سن العاشرة والرابعة عشرة بنسبة ١٠,٢ في المائة والمراهقات بين سن الخامسة عشرة والتاسعة عشرة بنسبة ١٢,٩ في المائة.

٧٥- وفيما يتصل بالحقوق المدنية والسياسية، يُحظر بموجب القانون المعدّل للقانون الجنائي، لعام ٢٠١٥، زواج الأشخاص دون سن الثامنة عشرة ويُعدّ باطلاً. ويتجسد الاعتراف بمواطنة المراهقين في حقائق مثل إجازة التصويت الاختياري للمراهقين منذ سن السادسة عشرة، وهو ما يدعم تأهيلهم وتوعيتهم سياسياً ويمكّنهم من ممارسة حقوق المشاركة.

كبار السن (التوصية ١٣٥-١٢)

٧٦- تعترف الدولة بكبار السن (الأشخاص في سن الخامسة والستين فما فوق) كإحدى الفئات المستحقة للرعاية ذات الأولوية. وهكذا، نفذت "نموذج الرعاية الصحية الشاملة" الذي يتوخى خدمات الرعاية الصحية مع مراعاة خصائص كل فئة عمرية واحتياجاتها، وقد بلغ مجموع خدمات الرعاية الصحية المتنقلة المقدمة في عام ٢٠١٥ إلى كبار السن ٧٥٩ ٤٥٣^(١٩) خدمة.

٧٧- وفي عام ٢٠١٦، قُدمت خدمات الرعاية إلى ٩١٩ ٧٩ مستأً^(٢٠) بطرائق شملت مراكز الشيخوخة للرعاية المؤسسية، ومراكز الشيخوخة للرعاية النهارية، وأماكن الرعاية البديلة، والرعاية المنزلية، بميزانية بلغ قدرها ١٤١,٤٣ ٩٤٩ ١٥ دولاراً^(٢١). ويقدر مستوى التغطية بخدمات الرعاية في الخطط المرسومة لعام ٢٠١٧ على صعيد الإقليم الوطني بـ ٧٣ ٠٧٨ مستفيداً، بميزانية قدرها ١٦ ٠٢٨ ٧٦٩,١٣ دولاراً.

٧٨- وبخصوص الحماية الاجتماعية، فقد أصبح نظام المعاشات التقاعدية الشامل غير القائم على دفع اشتراكات أكبر مصدر للحماية الاجتماعية لكبار السن (بنسبة ٥٧ في المائة). ففي عام ٢٠١٦، غطّى نظام المعاشات التقاعدية غير القائم على دفع اشتراكات ٤٧٥ ٣٤٠^(٢٢) مستأً، بميزانية قدرها ٢٦,٢٦ ٤١٠,٤١٠ ٢٨٦ ٨٥٦ دولارات^(٢٣).

الأشخاص مسلوبو الحرية (التوصيتان ١٣٥-٢٥ و ١٣٥-٢٦)

٧٩- تجاوزت الاستثمارات الموجهة إلى إصلاح نظام السجون في البلاد ٣٠٠ مليون دولار. ومكّن تحسين البنية التحتية من خفض نسبة اكتظاظ السجون إلى ما دون المتوسط إقليمياً. وقبل عام ٢٠٠٧، كانت نسبة الاكتظاظ تبلغ ١١٦,٦٣ في المائة وانخفضت بحلول عام ٢٠١٦ إلى ٢٢,٤٥ في المائة.

٨٠- وأما فيما يتعلق بتعليم الأشخاص مسلوبو الحرية، فتقدمه الدولة في المرحلة الأساسية ومرحلتى الثانوية العامة والتعليم العالي، بالتنسيق مع كل من وزارة التعليم والأمانة الوطنية للتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وعن طريق مراكز تعليمية عامة وخاصة. وفي الوقت الراهن، يشكل ما مجموعه ٧ ٧٣٩ شخصاً مسلوبو الحرية جزءاً من نظام التعليم الرسمي الإكوادوري. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، أُدمج ٤٠٠ شخص مسلوبو الحرية في العملية التعليمية لمرحلة التعليم العالي.

٨١- وفيما يتعلق بالمجال المهني، يرتبط حالياً ١٥٢ شخصاً مسلوبو الحرية بعقود عمل مع شركات خاصة وفتحوا لأنفسهم حسابات مصرفية لتقاضي أجورهم. وفي عام ٢٠١٦، حصل ٨٧ شخصاً مسلوبو الحرية على شهادات كمعلمين حرفيين من المجلس الوطني لحماية الحرفيين. وخلال العام ذاته، كان ما مجموعه ١٧ ٩٨٦ شخصاً مسلوبو الحرية يزاولون أنشطة مهنية، وهو ما سييسّر اندماجهم في المجتمع لاحقاً.

٨٢- وفيما يتعلق بفرص الوصول إلى الثقافة، فقد استفاد ٢٠ ٠٦٧ شخصاً مسلوبو الحرية من ٧٠ نشاطاً ثقافياً كانت تقدّم باستمرار في مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي. وبخصوص الرياضة، ارتفع عدد المستفيدين منها في عام ٢٠١٦ إلى ١٠ ٩٢١ شخصاً مسلوبو الحرية.

٨٣- وفيما يتصل بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية، فقد تولت وزارة الصحة العامة منذ عام ٢٠١٤ هذا الاختصاص، فأنشأت ٤٤ وحدة صحية في مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي على الصعيد الوطني، وتُجرى في هذه الوحدات عمليات جراحية منخفضة ومتوسطة التعقيد وتقدّم خدمات استشارة طبية متنقلة.

٨٤- وفيما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، قُدمت إلى الأشخاص مسلوبو الحرية، على الصعيد الوطني، ٥٦٧ ٠٤٨ خدمة رعاية في الطب العام و٣٣٨ ٤٩٦ خدمة رعاية في طب الفم والأسنان و١٣٠ ٤٨٨ خدمة رعاية في مجال الصحة العقلية، كما قُدمت خلال الفترة قيد الاستعراض ٦ ٥٠٠ خدمة رعاية إلى من يعانون من مشاكل تعاطي المخدرات. ولدى نظام السجون حالياً بروتوكولات للرعاية الصحية في حالات الأمراض الكارثية أو السارية المعدية وحالات الإعاقة والحمل، وبروتوكولات للرعاية الصحية للأطفال حتى سن ٣٦ شهراً الذي يعيشون مع أمهاتهم أو لكبار السن.

٨٥- وتمتلك إكوادور أول كلية للتعليم المتخصص في نظام السجون والتعليم الفني في أمن السجون، لإعداد الأشخاص المسؤولين بحكم مهمتهم ومهنتهم عن حراسة المرافق العقابية إعداداً شاملاً. وقد تخرّج منها حتى هذا التاريخ ٢٢٦ موظفاً للسجون ومن المتوقع أن يلتحق بها ٧٠٠ طالب في الدورة الثانية للتسجيل في التعليم الفني التي ستبدأ في النصف الدراسي الثاني من عام ٢٠١٧.

هاء - الهوية الجنسانية

القضاء على العنف الجنساني (التوصية ١٣٥-٣٠)

٨٦- يشكل القضاء على العنف الجنساني أمراً دستورياً وأولوية وطنية تتناولها "الخطة الوطنية للقضاء على العنف الجنساني ضد النساء والبنات والمراهقات" التي أنشئت لتنفيذها لجنة مشتركة بين المؤسسات.

٨٧- وفيما يتعلق بمسألة الوقاية، فقد أدت الحملات الإعلامية التي اضطلعت بها وزارات^(٢٤) شتى في الدولة دوراً أساسياً فيها، وهو ما أتاح الكشف عن الأنماط الثقافية المدعمة للممارسات العنيفة.

٨٨- وفي عام ٢٠١٦، كان لدى البلد ٢٣ مركزاً للرعاية الشاملة وخمسة دور إيواء تقدم الرعاية إلى ١٣١ ٢١ مستخدماً/مستخدمة مباشريين و١٠٢ ٩٤٨ مستخدماً/مستخدمة غير مباشريين في ١٤ محافظة. وفي عام ٢٠١٧، من المتوقع إبرام ٢٣ اتفاقية مع مراكز الرعاية ودور الإيواء ليصل عدد المستفيدات منها خلال عملها في هذا العام نحو ١٣ ٥٠٤ مستفيدات مباشرات و٤٨ ١٠٦ مستفيدات غير مباشرات.

٨٩- وفي المجال التشريعي، مكن إصدار القانون الأساسي الجنائي الشامل من تجريم قتل الإناث بوصفه جنائية وتجرّم ممارسة العنف البدني والجنسي والنفسي ضد المرأة وأفراد الأسرة بوصفها جنحاً، وهو ما أفضى إلى تحول المندوبيات المعنية بالمرأة والأسرة إلى محاكم قضائية متخصصة في مسائل العنف الجنساني^(٢٥)، بنطاق اختصاص على صعيد المقاطعات وطبيعة عمل لا مركزية، يعمل بها موظفون متخصصون في رعاية ضحايا العنف ضد المرأة والأسرة.

٩٠- ولدى مكتب المدعي العام للدولة ٧٠ مكتب ادعاء متخصصاً في مسائل العنف الجنساني في ٢١ محافظة من المحافظات الـ ٢٤ على الصعيد الوطني. واعتمد مكتب المدعي العام في هذا العام البروتوكول الأمريكي اللاتيني للتحقيق في حالات الموت العنيف للنساء الذي استحدثته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩١- وقد عززت الخطة الوطنية للقضاء على العنف الجنساني ضد النساء والبنات والمراهقات استخدام كل من بروتوكول الخدمة العاجلة لضحايا العنف المنزلي، من جانب الإدارة المعنية بالعنف المنزلي بجهاز الشرطة الوطنية، وبروتوكول الخدمة الهاتفية في حالات الطوارئ المتعلقة بالعنف الجنساني والعنف المنزلي، من جانب الجهاز الأمني المتكامل المدعو "ECU-911". وبممتلك البلد أيضاً منذ عام ٢٠١٤ خطة القضاء على الجرائم الجنسية في مجال التعليم.

٩٢- وأبرم في عام ٢٠١٣ اتفاق ثلاثي بين مكتب المدعي العام للدولة ومجلس القضاء ووزارة التعليم، أُقرت بموجبه بروتوكولات للعمل في حالات العنف المرتكبة أو المكشوف عنها في نظام التعليم الوطني، كما يحدد الاتفاق الإجراءات الواجب اتباعها منذ لحظة الكشف عن حالات العنف الجنسي، أو تسلط الأقران في المدرسة، أو العنف المؤسسي، أو سوء المعاملة داخل الأسرة، في المرافق التعليمية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، جرت توعية ٣ ٠٩٧ مهنياً من إدارات الإرشاد الطلابي بشأن هذه الإشكاليات وآلية التعامل معها، وتلقى أكثر من ١١ ٤٨٠ مدرساً دورات تدريبية مماثلة.

إعادة إنتاج سبل العيش واستدامتها

٩٣- أنشأ البلد نظام الرعاية من منظور جنساني الذي يشمل جملة برامج منها برنامج "نمو مع أولادنا" الوطني. ويقدم هذا البرنامج خدماته للأطفال دون سن الثالثة في أفقر الفئات السكانية عن طريق المراكز الشاملة لرعاية الطفل، والزيارات المنزلية والاجتماعية الرامية إلى رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأشخاص المحتاجين إلى حماية خاصة، وقد مكّن هذا البرنامج من خفض عبء العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير مدفوعي الأجر اللذين تضطلع بهما المرأة بصفة رئيسية.

٩٤- وأما عن الاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر الذي تضطلع به النساء الممتنيات إلى المستويين الأول والثاني من التقسيم الخماسي لمستويات الفقر، فإن له أثراً إيجابياً على دخل الأسرة، إذ أصبح عملهن يشكل ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة منه؛ وخفض مستوى الفقر المدقع بنسبة بلغت ٢٠,٨ في المائة. وتعكس الأداة الإحصائية المسماة "الحساب الساتلي" (Cuenta Satélite)، التي تمكن من حساب مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني، أن العمل المنزلي غير المدفوع الأجر يمثل حالياً ١٥,٤١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٩٥- وتمثل النساء نسبة ٩٥ في المائة من الحاصلين على إعانة التنمية البشرية، وقد نظمت ٩٧ في المائة منهن مشاريع نجحت ٦٠ في المائة منها، مع الأخذ في الاعتبار أن الدخل المولدة بلغت ٢٦ ٦٨٠,٩٠ دولاراً، وهو ما يفوق قيمة التحويل النقدي الشهري سابق الذكر بمقدار الضعف واثنى عشرة جزءاً من مائة.

المشاركة (التوصيتان ١٣٥-١٤ و ١٣٥-١٥)

٩٦- تشغل النساء المناصب العليا الرئيسية الثلاثة في المجلس الوطني (الرئيسة ونائبتها). فضلاً عن ذلك، تمثل المرأة نسبة ٤٣,٠٧ في المائة من أعضائه، وهو ما يبين أن نسبة مشاركة المرأة في السلطة التشريعية قد تضاغت من ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٧.

٩٧- وفيما يتعلق بالمناصب القطاعية، شغلت المرأة في عام ٢٠١١ نسبة ٣٣,٩ في المائة منها، بينما بلغت هذه النسبة ٣٨,٧٠ في المائة في عام ٢٠١٤. وكان من بين المسؤولين المنتخبين في شباط/فبراير ٢٠١٤ البالغ عددهم ٦٢٨ ٥ مسؤولاً ٤٤٤ (أي ما يمثل نسبة ٢٥,٧ في المائة منهم).

٩٨- ونتيجة للأعمال الإيجابية المضطلع بها على أساس مبدأ المساواة بين الجنسين، تشهد المحكمة القضائية الوطنية مستوى تاريخياً من مشاركة المرأة فيها وتتألف حالياً من ١٢ رجلاً وتسع نساء. وعلى غرار ذلك، تتألف المحكمة الدستورية بإكوادور من ست قاضيات وثلاث قضاة.

٩٩- ويتألف أعضاء المجلس الوطني للانتخابات (في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧) من ثلاثة رجال وامرأتين، وُعِين في محكمة المنازعات الانتخابية (في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨) ثلاثة أعضاء وعضوتان، كما أن بمجلس القضاء (في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩)، ثلاثة أعضاء وعضوتين.

١٠٠- وفي القوات المسلحة، بينما بلغت نسبة أفرادها من النساء ٢,١١ في المائة في عام ٢٠١٣، ارتفعت هذه النسبة في كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته إلى ٢,٧٤ في المائة، وتبلغ في الوقت الراهن ٣,١١ في المائة. وللمرة الأولى في تاريخ البلاد، شهد عام ٢٠١٦ ترقية المرأة في جهاز الشرطة الوطنية إلى رتبة لواء.

حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

١٠١- وفاءً بالتزام رئاسة الجمهورية نحو جماعة السكان المتنوعين جنسياً أو جنسانياً، أُنشئت في عام ٢٠١٤ اللجنة المشتركة بين المؤسسات للسياسة الشاملة بشأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، التي أحرزت تقدماً هائلاً في كفالة حقوقهم كإلحازة القانونية للارتباط الفعلي بين الأشخاص من نفس الجنس بإدخال تعديل على القانون المدني في ٢٠١٥.

١٠٢- ويشمل القانون الأساسي لإدارة الهوية والبيانات المدنية لعام ٢٠١٥ جواز الاستعاضة عن متغير "الجنس" بـ "نوع الجنس" في بطاقات المواطنة، وهو ما مكن الأشخاص الذي أُدرجوا هوياتهم الجنسانية في بطاقاتهم الوطنية للهوية من ممارسة حقهم في الاقتراع في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩ شباط/فبراير الماضي، على أساس تحديد هوياتهم ذاتياً.

١٠٣- وفي مجال الصحة، لدى البلد دليل للرعاية الصحية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، تنفذ بموجبه جملة تدابير منها استخدام متغير الجنس - نوع الجنس في السجلات الإدارية لجميع المنشآت الصحية العامة.

١٠٤- وأما في مجال التعليم، فقد أُدمجت حملة "بناء المساواة في التعليم العالي" ٤٣ مبدأً توجيهياً للسياسة العامة في مجال التعليم العالي، في مواضيع نوع الجنس والتنوع الجنسي - الجنساني.

واو- حقوق المجتمعات المحلية والشعوب والقوميات (التوصيات ١٣٥-١٥٠، و١٣٥-١٨، و١٣٥-٥٧، و١٣٥-٥٨)

١٠٥- أنشئ كل من المجلس الإنمائي للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي والمجلس الوطني لشعب مونتوبيو الإكوادوري والمجلس الإنمائي للقوميات والشعوب الإكوادورية من أجل إحياء مبدأ التنوع والرؤى الكونية المختلفة وتعزيزهما، وحفز التنمية البشرية والذاتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمختلف الشعوب والقوميات في إكوادور. وقد عملت هذه المجالس في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ كمجالس انتقالية في الطريق نحو إنشاء مؤسسة جديدة (المجلس الوطني للمساواة)، وصممت البرنامج الوطني لتحقيق المساواة للشعوب والقوميات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ ونفذته.

١٠٦- وبتنفيذ هذا البرنامج، نجح البلد في تنفيذ سياسات عامة لتحقيق المساواة وعدم التمييز وإجراءات إيجابية، في شتى المستويات الحكومية. وبالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والتعداد، أُحرز تقدم في وضع مؤشرات اجتماعية من منظور متعدد الثقافات لقياس مستوى الحالة

المعيشية لكل من السكان الأصليين والإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي وشعب مونتبويو إحصائياً.

١٠٧- ونجح البلد كذلك في بناء قدرات أفراد البلديات والمجتمعات المحلية والشعوب والقوميات والمنظمات الشعبية فيما يتصل بمواضيع حقوق الإنسان والحقوق الجماعية والمشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية، بهدف ممارستها. كما أُدمج بعض المهنيين المنتمين إلى الشعوب والقوميات الإكوادورية في برامج الدراسات العليا على الصعيدين الوطني والدولي بتقديم منح إليهم. وأبرمت أيضاً اتفاقات بين المؤسسات لإضفاء الصفة القانونية على إنشاء مساكن للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في مختلف المحافظات ولبنائها وتحسين القائمة منها.

١٠٨- وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، أعلنت إكوادور احتفالها بالعهدة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي موليةً ٧,٢ في المائة من السكان الوطنيين، أي أكثر من مليون مواطن، رعايتها بتدابير إيجابية.

١٠٩- وأقرت في الفترة قيد الاستعراض الخطة المتعددة القوميات للقضاء على التمييز العنصري والاستبعاد الإثني والثقافي التي مكّنت من تنفيذ ١٥ برنامجاً وطنياً و٥٦ إجراءً محدداً يتعلقان بالإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في مجالات التشريع، والحقوق، وإمكانية الوصول إلى الإعلام، والعلاقات الدولية، والتعليم، والمشاركة المدنية.

١١٠- وأقرت أيضاً معايير مسبقة للمساواة الإثنية في مسابقات التعيين في القطاع العام وفي عمليات الالتحاق بالتعليم العالي، مما يدعم إدماجهم في المجال الأول بنسبة تعادل نسبة مجموع السكان الوطنيين إلى مجموع الرواتب المؤسسية. والفائزون في مسابقات الجدارة وامتحانات الخدمة العامة الذين حصلوا على نقاط إضافية على أساس تحديدهم الذاتي لهوياتهم الإثنية هم ٢٥٥ إكوادورية من أصل أفريقي و٢٥٦ إكوادورياً من أصل أفريقي، و٢١٨ امرأة و٢٤٤ رجلاً من الشعوب الأصلية، و٢٧٠ امرأة و٢١٧ رجلاً من شعب مونتبويو.

١١١- ويعاقب القانون الأساسي الجنائي الشامل الجرائم المرتكبة ضد حقوق الأقليات الإثنية، إذ تعرّف المادتان ١٧٦ و١٧٧ منه جرائم التمييز والأفعال المدفوعة بالكراهية وتقرآن عقوبات بالحبس تتراوح بين سنة وثلاث سنوات لكل من يرتكبهما.

زاي- حقوق الحرية

الحق في الإعلام والمعلومات (التوصيات ١٣٥-٣٦، و١٣٥-٣٨، و١٣٥-٤٠، و١٣٥-٤٣، و١٣٥-٦٠)

١١٢- لقد نجحت الدولة في كفالة الحق في الإعلام بإصدار القانون الأساسي للإعلام (عام ٢٠١٣) باستفتاء شعبي. وأنشئ بموجبه نظام إعلامي لا يضمن ممارسة الحق في الإعلام وحده، وإنما يضمن أيضاً الحق في حرية التعبير ويعزز مشاركة المواطنين.

١١٣- وأنشئ كل من المجلس المعني بتنظيم وتطوير المعلومات والإعلام، المنوط به تنظيم عمل السياسات العامة لهذا القطاع، وهيئة الرقابة على المعلومات والإعلام، بوصفها الهيئة التقنية المعنية بمهام الرقابة والتدقيق والتدخل والرصد.

١١٤ - ووفقاً لأحكام القانون الأساسي للإعلام، تلتزم وسائط الإعلام بالاضطلاع بجملة مهام من بينها إنتاج وإعادة إنتاج مواد إعلامية غير تمييزية وشاملة للجميع، وإعداد الإعلاميين مهنيًا واحترامهم، وتوفير فرص ومساحات إعلامية لنشر الموسيقى الوطنية والإنتاج الوطني، وتعزيز التواصل بين الثقافات، وتدقيق المواد الإعلامية المنشورة بما يتفق والمصلحة الفضلى للأطفال والمراهقين وغيرهم.

١١٥ - ويلزم القانون الأساسي للإعلام أيضاً بنشر مواد إعلامية توعوية وتعليمية وثقافية، وفقاً لمواعيد مقرر سلفاً.

١١٦ - ويتولى المجلس المعني بتنظيم وتطوير المعلومات والإعلام تقييم المواد الإعلامية التي تعدّ تمييزية أو إباحية عقب عملية رقابة تجريها هيئة الرقابة على المعلومات والإعلام. والمواد التي تخضع للتقييم هي تلك التي يبلغ عنها المواطنون أو التي تحددها الهيئة المعنية بحكم وظيفتها، ويُراعى في التقييم منع إعادة إنتاج القوالب النمطية أو المواقف المتحيزة أو أعمال الوصم.

١١٧ - وقُدمت حتى عام ٢٠١٥ خدمات إعلامية إلى ١٨٧ ٢ شخصاً كانوا قد طلبوا الاطلاع على معلومات عن القانون الأساسي للإعلام، وقُدمت لهم استشارات بشأن كيفية تقديم بلاغ أو معرفة حالة الدعاوى التي لا تزال قيد النظر.

١١٨ - وقد أُنشئت منذ إصدار القانون الأساسي للإعلام وسائط إعلام عامة رسمية، رقمية وكذا مطبوعة؛ ونظام المعلومات الرسمية 'المواطن' (*El Ciudadano*) مع نسخة بلغة كيتشوا وأخرى موجهة إلى المهاجرين في مدينة نيويورك.

١١٩ - ولتشجيع إنشاء وسائط الإعلام المجتمعية، ينص القانون الأساسي للإعلام على منح قروض تفضيلية لإنشائها وإعفاءات ضريبية على استيراد الأجهزة اللازمة لعمل وسائط الإعلام المجتمعية المطبوعة والمحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية المجتمعية. كما قُدمت دورات تدريبية للعاملين في وسائط الإعلام هذه بشأن إدارة المؤسسات الإعلامية والتنظيم الإداري والإدارة التقنية. وحتى عام ٢٠٠٧، كانت نسبة ٩٣,٢ في المائة من وسائط الإعلام الإكوادورية خاصة، و٦,٨ في المائة منها عامة، ولم تكن توجد أي وسائط إعلام مجتمعية. وحتى هذا التاريخ، بإكوادور ١٢٤ ١ من الوسائط الإعلامية المسجلة، تشكل ٩٢,٣٥ في المائة منها وسائط إعلام خاصة، و٣,٥٦ في المائة منها وسائط إعلام عامة، بينما ٤,٠٩ في المائة منها وسائط إعلام مجتمعية.

١٢٠ - وأنشأ المجلس المعني بتنظيم وتطوير المعلومات والإعلام خطاً للإنتاج الإعلامي المتعدد الثقافات لكفالة إمكانية اطلاع السكان على الإنتاج الوطني والمتعدد الثقافات الذي تصدره المؤسسات الإعلامية العامة، كما استحدثت منصة التكوين في مجال الحق في الإعلام والمعلومات التي تقدم دورات دراسية مجانية عبر شبكة الإنترنت، حيث يدخل المشاركون فيها إلى غرفة افتراضية بهدف التفاعل وإنشاء مواضيع تهمهم.

١٢١ - وفي الإطار القانوني ذاته، حصلت المنظمات الاجتماعية على الحق في التنظيم في شكل رابطات منسقة ومستقرة، وتوجد بالبلد حتى هذا التاريخ ١١٩ منظمة اجتماعية مسجلة في هيئة الرقابة على المعلومات والإعلام، وهي الكيان الذي ينظم حالياً عمل المنظمات الاجتماعية التي يتمحور نشاطها حول الحق في الإعلام.

الاتجار بالأشخاص (التوصيتان ١٣٥-٦ و ١٣٥-٢٧)

١٢٢- في عام ٢٠٠٦، اعتمدت وصدرت بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٨٢٣ ١ "الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاستغلال الجنسي وفي العمل وغيره من أشكال الاستغلال للنساء والأطفال والمراهقين من الجنسين وبغائهم، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وفساد القصر". وشكّلت لتنفيذها لجنة مشتركة بين المؤسسات تتألف من ١٦ مؤسسة تابعة للدولة وتنفذ أعمالها عن طريق ثلاثة مكاتب تنفيذية تعنى بالوقاية، والحماية، والتحقيق. وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، نُفذ في عام ٢٠١٣ البروتوكول الوطني الموحد للحماية والرعاية الشاملة لضحايا الاتجار بالأشخاص الذي مكن من مساعدة أكثر من ١٨٠ ضحية في الفترة قيد الاستعراض.

١٢٣- وفضلاً عن ذلك، أنشئت لجنة مشتركة بين المؤسسات لتحليل هذه الحالات ومتابعتها بما يضمن تقديم الحماية العاجلة والرعاية الخاصة للضحايا وردّ حقوقهم الواجبة لهم، ونُفذ نظام آلي لإدارة ومراقبة شؤون الهجرة يهدف إلى تحسين عمليات المراقبة الحدودية. كما أُعد، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، الكتيّب الإرشادي للتدريب والدليل التعليمي المرجعي بشأن التحقيق في جريمة الاتجار بالأشخاص والمقاضاة عليها، الموجه لأفراد الشرطة وموظفي مكاتب الادعاء.

١٢٤- وقد تُسق مع بيرو وكولومبيا تنفيذ اتفاقات ثنائية بهذا الشأن تشمل عنصر الحماية، وهو ما مكن من تقصير مدد الإعادة إلى الوطن وتحسين الإجراءات التي تضطلع بها المؤسسات المعنية بهذا الموضوع. وقد نُفذت في هذا الإطار عمليات ثنائية لتفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

التدرّج في استخدام القوة، وتدابير مكافحة الفساد (التوصيات ١٣٥-٢٤، و ١٣٥-٢٨، و ١٣٥-٢٩)

١٢٥- تكفل الدولة احترام حقوق الإنسان في جميع هيئاتها. وتحقيقاً لذلك، فيما يخص قوات الشرطة وقوات الأمن في السجون، صدرت لائحة تنظم استخدام القوة؛ فصدرت في عام ٢٠١٤ لائحة الشرطة الوطنية للاستخدام القانوني والملائم والمتناسب للقوة وصدر في العام ذاته دليل عمليات حفظ النظام العام.

١٢٦- وتنص لائحة نظام إعادة التأهيل الاجتماعي على أن يستخدم أفراد الأمن، من الشرطة وفي نظام السجون، القوة والوسائل القسرية للمدة وبالدرجة اللازمين لكفالة الأمن، والنظام الداخلي، وحماية حقوق كل من مسلوبي الحرية والموظفين والزائرين، تحت مبادئ الشرعية والضرورة والملاءمة والتناسب والتدرّج. وفي حال ادعاء وقوع أي تجاوزات، يُحال الملف إلى مكتب المدعي العام للدولة.

١٢٧- وفي السياق ذاته، يتلقى أفراد الشرطة الوطنية باستمرار التدريب في مجال حقوق الإنسان، ويُدرج هذا الموضوع في مناهج التكوين والتدريب والتخصص ببرنامج التدريب المستمر. ففي عام ٢٠١٤، دُرّب ٣١ ٨٥٧ شرطياً في هذا المجال (٧٢ في المائة من المجموع)؛ وفي عام ٢٠١٥، دُرّب ٤٢ ٥٠٠ شرطي (٩٦ في المائة من مجموعهم)؛ بينما دُرّب ٣٣ ٧٦٢ شرطياً في عام ٢٠١٦ (٧٦ في المائة من مجموعهم).

١٢٨- ومن جانب آخر، ينص القانون الأساسي للشرطة الوطنية على اختصاص المفتشية العامة بالتحقيق الإداري في البلاغات أو الادعاءات المتعلقة بأي مخالفات ارتكبتها أفراد من الشرطة. وتعزيزاً لعمليات التحقيق التأديبية، أنشئ قسم للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنساني يختص بالتحقيق في حالات ادعاء وقوع أي منهما.

١٢٩- وأما فيما يتعلق بتدابير مكافحة الفساد القضائي، فقد اعتمد مجلس القضاء بكامل هيئته في عام ٢٠١٤ النظام الأساسي الشامل للإدارة التنظيمية للإجراءات، الذي أنشئت بموجبه الإدارة الوطنية المعنية بشفافية عملية الإدارة، وقد نفذت هذه الإدارة في عام ٢٠١٥ بروتوكول معالجة بلاغات أعمال الفساد القضائي المدعى وقوعها والتحقيق فيها. كما أنشئ خط هاتفي مجاني لتلقي هذه البلاغات (١٨٠٠ - الشفافية) واستُحدثت عملية إبلاغ رقمية.

حاء - حقوق الحماية

١٣٠- نفذت السلطة القضائية الإكوادورية في عام ٢٠١٣ الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالتطوير الدائم لنظام القضاء لخدمة المواطنين، وفيما يلي سرد للإنجازات التي حققتها:

- زيادة عدد القضاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة بما يفوق المتوسط الإقليمي، من ٨,٤٤ قضاة في عام ٢٠١٢ إلى ١٢,٥٤ في عام ٢٠١٦ في المتوسط؛
- إقرار لوائح لمسابقات الجدارة وامتحانات الخدمة العامة لدخول سلك القضاء وإجازة الطعن المدني فيها وممارسة الرقابة المجتمعية عليها، وهو ما أتاح وضع قواعد ملائمة لعمليات ترشيح موظفي القضاء واختيارهم وتعيينهم، شملت إقرار مرحلة تدريب أساسي عن طريق كلية الدراسات القضائية؛
- تنفيذ خطة التغطية بالخدمات القضائية التي أتاححت زيادة العرض من الخدمات القضائية وإعادة تنظيمها؛
- خفض النسبة المئوية لجلسات المحاكمات الجنائية غير المنعقدة. ففي عام ٢٠١٢، بلغت نسبتها ٢٩,٢ في المائة، ذلك أنه من كل عشر جلسات مقررة لم تكن تتعقد ثلاث، ثم انخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٦ إلى ٣,٩ في المائة؛
- خفض حالات السجن الاحتياطي المنتهية مدتها. ففي عام ٢٠٠٨، بلغ متوسطها ١٧,٨٩ في المائة (أي ٢٠٦١ حالة سجن احتياطي انتهت مدته)، فانخفض هذا المتوسط في عام ٢٠١٦ إلى ٠,٠٨ في المائة (١١ حالة سجن احتياطي انتهت مدته)؛
- إدماج الوساطة في الخدمات القضائية. ففي عام ٢٠١٢، كانت توجد خمسة مكاتب للوساطة القضائية على الصعيد الوطني، بينما بلغ عددها ١٢٧ مكتباً في عام ٢٠١٦. وتقدم للمواطنين وسيلة بديلة لحل النزاعات تزيد من إمكانية الاحتكام إلى القضاء وتخفف النفقات وتعزز سرعة الإجراءات وتروج لثقافة السلام. وفي عام ٢٠١٦، بلغ عدد الوسطاء القضائيين على الصعيد الوطني ١٣٤ وسيطاً في ١٠٢ مقاطعة بـ ٢٤ محافظة؛

- حفز قضاء الصلح. في عام ٢٠١٦، بلغ عدد قضاة الصلح في البلد ١٧٠ قاضياً، انتخبهم المجتمعات المحلية التي يقيمون فيها لحل النزاعات المجتمعية والفردية والمتعلقة بمشاكل الجوار والمخالفات، بتوخي الإنصاف وباستخدام آليات تروّج ثقافة السلام والصلح والحوار والاتفاقات الودية وغيرها من الآليات، ليعيد ذلك إلى السكان سلطة حل النزاعات؛
- خفض نسب الدعاوى التأديبية المتراكمة والدعاوى التأديبية المنظورة غير المفصول فيها ومتوسط مدة إصدار القرارات في هذا النوع من الدعاوى، فبلغت نسبة الدعاوى التأديبية المفصول فيها ١٢٤ في المائة؛
- تنفيذ النظام الفريد لنفقة الطفل الذي يمكن من دفع النفقة آلياً وعلى نحو مراقب ويضمن تحقيق المصلحة الفضلى للأطفال ولمراهقين؛
- تنفيذ نظام المزادات القضائية على شبكة الإنترنت؛
- تنفيذ مبدأ شفوية المحاكمات، فأمكن تكليف ٢٤٨ قاضياً بدعاوى غير جنائية حصراً في ٩٣٨ قاعة محكمة مجهزة بنظم الصوت والفيديو.

١٣١- وعن طريق المنصة الافتراضية لكلية الدراسات القضائية، لدى مجلس القضاء خط تعليمي في مجال حقوق الإنسان يبلغ عدد ساعاته الدراسية ٢١٧ ساعة ويشمل حقوق الفئات المستحقة للرعاية ذات الأولوية، والعنف ضد المرأة أو أفراد الأسرة، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والجرائم التي تمسّ بالحقوق في المساواة، وتلك التي تمسّ بجرمة الحياة. وفي عام ٢٠١٦، دُرّب ١٩٥ قاضياً و ٧٠٥ مدعين و ٨٠٨ محامين عامين.

لجنة الحقيقة (التوصية ١٣٥-٣٢)

١٣٢- أصدر المجلس الوطني في عام ٢٠١٣ "قانون جبر الضحايا والمقاضاة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في إكوادور في الفترة ما بين ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨". وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصدر مكتب أمين المظالم في إكوادور، بموجب القرار رقم 198-DPE-2014، "المبادئ التوجيهية لتنظيم الإجراءات المتعلقة ببرنامج الجبر بالطرق الإدارية لصالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المؤتفة من لجنة الحقيقة". وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، أصدرت وزارة العدل وحقوق الإنسان والشؤون الدينية، بموجب الاتفاق الوزاري رقم ٨٦٥، "اللائحة الإجرائية لاتفاقات الجبر والمبالغ المستحقة الدفع كتعويض وتدابير الوفاء بهما".

١٣٣- وقد مكّنت لجنة الحقيقة مكتب أمين المظالم في إكوادور من إنشاء الإدارة المعنية بجبر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي قدمت خدماتها في عام ٢٠١٦ إلى ما مجموعه ٣٢٨ شخصاً، منهم ٢٥٥ ضحية مباشرة و ٧٣ ضحية غير مباشرة. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، نجحت الإدارة في إنهاء ١٠٨ ملفات للسوابق الجنائية المتصلة بتقرير لجنة الحقيقة (لعام ٢٠١٠)، منها ما يخص موظفين ما زالوا في الخدمة وموظفين متقاعدين؛ إذ قُدمت خدمات العلاج النفسي إلى ٨٦٢ شخصاً، وخدمات الاستشارة القضائية إلى ١١٢١ شخصاً، وخدمات الرعاية الصحية إلى ٥٦٦ شخصاً، وقدمت إلى ١٤٩

شخصاً خدمات في مجال الإدماج المهني عن طريق وزارة العمل، ونُظر في منح ٧٥ شخصاً أولوية الحصول على إعانة السكن، اعتُبر ٢٧ منهم مستحقين لها. كما أمكن الحصول على ٤٠ منحة دراسية للتعليم العالي بتنفيذ برنامج إلوي ألفارو للمنتح الدراسة (Programa de Becas Eloy Alfaro) الموجه إلى أبناء الضحايا، وعلى منح للدراسات العليا عن طريق الأمانة الوطنية للتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد اتُّخذت هذه التدابير ضمن تدابير رمزية أخرى كاستعادة أماكن الذاكرة.

١٣٤- وفيما يتعلق بالجبر المادي، أسفرت ١٢٧ عملية حوار مباشر مع الضحايا و/أو المستفيدين لتحديد مبالغ التعويضات عن التوصل إلى ٢٦ اتفاقاً للتعويض فيما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، في إطار ١٣ حالة موثقة في تقرير لجنة الحقيقة بإكوادور.

باء- حقوق المشاركة (التوصيات ١٣٥-٣٩، ١٣٥-٤١، و ١٣٥-٤٢)

١٣٥- يكفل دستور جمهورية إكوادور المشاركة المدنية كحق سياسي، فأنشئت لذلك سلطة الشفافية والرقابة المجتمعية المؤلفة من جهات منها مجلس المشاركة المدنية والرقابة المجتمعية، المنوط به توجيهها.

١٣٦- ودخل القانون الأساسي للمشاركة المدنية حيز النفاذ في عام ٢٠١١، ويستهدف تحقيق ما يلي: حفز ممارسة المواطنين حقهم في المشاركة بصفة رئيسية في عمليات اتخاذ القرار ودعم هذه الممارسة وكفالتها؛ وكفالة حق التنظيم الجماعي المستقل ونفاذ أشكال الإدارة العامة بمساعدة المواطنين؛ وإنشاء هيئات وآليات وأدوات وإجراءات للتداول العام فيما بين مختلف مستويات الحكومة والمجتمع لمتابعة تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات العامة؛ وتعزيز سلطة المواطنين وأشكال التعبير التي يستخدمونها؛ وإرساء القواعد اللازمة لعمل الديمقراطية التشاركية، وكذلك لاتخاذ مبادرات المساءلة والرقابة المجتمعية.

١٣٧- وعليه، فقد أُدمج في جميع مستويات الحكومة، حتى هذا التاريخ، النظام الوطني اللامركزي للتخطيط التشاركي الذي ينظم وينسق تخطيط التنمية عن طريق عمليات وكيانات وأدوات تتيح تفاعل مختلف الأطراف الفاعلة الاجتماعية والمؤسسية.

١٣٨- ولا يقتصر تطبيق مبادئ التشاور والمشاركة على المشاريع الإنمائية فحسب، وإنما يتعداه إلى عملية الإصدار التشريعي ما دام قد يؤثر على الشعوب والقوميات الأصلية: ويتعلق الأمر بالحق في المشاورة قبل التشريع. ومن ثم، فقد أُجريت مشاورات سابقة للتشريع قبل اعتماد كل من القانون الأساسي للثقافة، والقانون الأساسي للموارد المائية والاستفادة من المياه، والقانون الأساسي للأراضي الريفية وأراضي السلف، والقانون الأساسي لاقتصاد المعرفة الاجتماعي والإبداع والابتكار، والقانون الأساسي للبيئة، والقانون الأساسي للتنوع البيولوجي الزراعي والبنود والدعم الإيكولوجي الزراعي.

١٣٩- وأنشئت في الفترة قيد الاستعراض أشكال وهيئات للمشاركة من بينها هيئات رقابية، ومرصد للمواطنين، ولجان للمستخدمين، ومجالس قطاعية للمواطنين، ومجالس معنية بتحقيق المساواة، وتجمعات تشاركية، وحركات وأحزاب سياسية.

خامساً - حالة تنفيذ الالتزامات الطوعية

(أ) وفاءً من دولة إكوادور بالالتزام الطوعي الذي قطعه على نفسها في مجلس حقوق الإنسان، فقد أنشأت بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان منبر نظام المعلومات المتعلق بحقوق الإنسان الذي أُطلق في عام ٢٠١٤. ويتضمن أربع أدوات، هي: محرّك للبحث عن المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، ومكتبة للتقارير، وقسم لإعداد تقارير الدولة، وآخر لمتابعة التوصيات والالتزامات الدولية المتصلة ببيئات المعاهدات. ولا تقتصر وظيفة المنبر هذه على تمكين المواطنين من الاطلاع على حقوقهم وعلى المعايير الملائمة لوجوب إنفاذها فحسب، بل إنه يمكّن الدولة أيضاً من متابعة سياساتها العامة المترتبة على الالتزامات الدولية التي قطعتها على نفسها في مجال حقوق الإنسان.

(ب) في عام ٢٠١٣، استُحدثت النسخة الرقمية والنسخة المطبوعة من وثيقة توعوية بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٢، تضمّنت تقرير الدولة والتقرير المجمّع لمنظمات المجتمع المدني وتقرير الفريق العامل. وقد جُمعت النسخة الرقمية من الوثيقة في بوابة الموقع الشبكي لوزارة العدل وحقوق الإنسان والشؤون الدينية ووزعت ١٠٠٠ نسخة مطبوعة على مختلف قطاعات المجتمع المدني وقطاعات الدولة.

(ج) في إطار مؤتمر المؤهل الثالث الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كيتو، شاركت إكوادور في رعاية حدث متزامن معه بعنوان 'معاً من أجلك - بناء مساكن يمكن الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة المتضررين من الزلزال'، بالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالإعاقة وإمكانية الوصول، السيد لينين مورينو، والاتحاد الوطني للإكوادوريين ذوي الإعاقة البدنية والمجلس الوطني للإعاقة. كما عُقد خلال هذا المؤتمر اجتماع مائدة مستديرة للمنظمات غير الحكومية بعنوان 'الأشخاص ذوو الإعاقة'.

(د) قد أُعدّ تقرير الدولة المقدم إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل عن طريق منبر نظام المعلومات المتعلق بحقوق الإنسان، الذي أتاح التحقق من تنفيذ كل توصية على حدة من التوصيات التي قُدمت إلى البلد في عام ٢٠١٢ وبحثها بحثاً مؤسسياً. وقد كانت هذه هي الخطة التحريية التي أنشئت بها آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمها جميع هيئات النظامين العالمي والإقليمي لحماية حقوق الإنسان إلى دولة إكوادور.

(هـ) تُنفذ حالياً الإجراءات الداخلية للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

سادساً - تحديد الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود

١٤٠ - إن إكوادور بلد ملتزم بحماية حقوق الإنسان، وقد عرض على المجتمع الدولي، في هذا السياق، مبادرة لاستحداث صك بشأن الشركات عبر الوطنية وحقوق الإنسان. ففي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، اعتمد في إطار مجلس حقوق الإنسان القرار A/HRC/RES/26/9 بفضل المقترح المشترك المقدم من حكومتي جنوب أفريقيا وإكوادور. وقد أنشئ بموجب هذا القرار

الفريق العامل الحكومي الدولي المكلف بولاية إعداد صك ملزم قانوناً بهذا الخصوص، وهو ما من شأنه أن يمكّن الدول من الوفاء بالتزامها بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي قد ترتكبها أطراف ثالثة في إقليم كل منها و/أو ضمن نطاق ولايتها القضائية، بما فيها الشركات عبر الوطنية، وبمكّنها في الوقت ذاته من تحسين مستوى المساءلة، وزيادة إمكانية استفادة ضحايا هذه الانتهاكات من تدابير الانتصاف، ومنع وقوع هذه الانتهاكات في المستقبل.

Notes

- ¹ Asamblea General de las Naciones Unidas, Candidatura del Ecuador al Consejo de Derechos Humanos 2016-2018: Promesas y compromisos voluntarios. U.N. Doc. A/70/409 (6 de octubre de 2015).
- ² Registro Oficial N° 428 de la República del Ecuador, 18 de septiembre de 2009.
- ³ Índice de Pobreza Multidimensional (IPM) es un índice que identifica el conjunto de privaciones de derechos a nivel de los hogares en 4 dimensiones y refleja la proporción de personas pobres multidimensionales y el porcentaje promedio de privaciones que cada persona sufre de manera simultánea.
- ⁴ Medición de la Pobreza Multidimensional en Ecuador. Instituto Nacional de Estadísticas y Censos (INEC).
- ⁵ Instituto Nacional de Estadísticas y Censos (INEC), Encuesta Nacional de Empleo, desempleo y Subempleo Urbano y Rural. Encuesta de Condiciones de vida.
- ⁶ SENPLADES, 10 RC La Década Ganada. Quito, Ecuador, enero 2017.
- ⁷ Instituto Nacional de Estadísticas y Censos (INEC). Cobertura de Canasta Básica.
- ⁸ SENPLADES, Plan Nacional de Desarrollo/Plan Nacional para el Buen Vivir 2013-2017. Versión resumida. Quito, Ecuador, 2014.
- ⁹ Encuesta Nacional de Empleo, Desempleo y Subempleo (ENEMDU) 2016.
- ¹⁰ Registro Oficial N° 392 de la República del Ecuador, Quito, 9 de diciembre de 2014.
- ¹¹ Ministerio de Salud Pública. Registro diario de atenciones ambulatoria. 2015. Disponible en: <https://public.tableau.com/profile/andres.hualca8739#!vizhome/ProducciondeatencionesyconsultasambulatoriasMSP2015V3COMPLETO/Men>
- ¹² Nuevo modelo de educación primaria y secundaria que impulsa el Estado ecuatoriano, mediante el acceso de educación de calidad a NNA de escasos recursos, mediante una infraestructura de calidad ubicada en zonas históricamente olvidadas o de difícil acceso.
- ¹³ <http://www.yachay.gob.ec/>
- ¹⁴ <http://www.unae.edu.ec/>
- ¹⁵ www.uartes.edu.ec/
- ¹⁶ www.uartes.edu.ec/
- ¹⁷ Instituto Nacional de Estadísticas y Censos (INEC), Encuesta Nacional de Empleo, Desempleo y Subempleo Urbano y Rural.
- ¹⁸ Instituto Nacional de Estadísticas y Censos (INEC), Encuesta Nacional de Empleo, Desempleo y Subempleo Urbano y Rural.
- ¹⁹ Ministerio de Salud Pública. Registro diario de atenciones ambulatoria. 2015. Disponible en: <https://public.tableau.com/profile/andres.hualca8739#!vizhome/ProducciondeatencionesyconsultasambulatoriasMSP2015V3COMPLETO/Men>
- ²⁰ Reporte del Sistema Integrado de Información del MIES SIIMIES. Fuente Oficial.
- ²¹ Ministerio de Finanzas, Reporte e-SIGEF, del presupuesto devengado al 31 de diciembre del 2016.
- ²² Ministerio de Inclusión Económica y Social (MIES). Subsecretaría de Aseguramiento no Contributivo. Dirección de Aseguramiento no Contributivo y Contingencias.
- ²³ Idem.
- ²⁴ “Reacciona Ecuador, el Machismo es Violencia” (Ministerio TAL, 2010), “Ecuador actúa ya. Violencia de género, ni más” (Ministerio TAL, 2013), e “Infórmate, Habla, Actúa” (Ministerio TAL, 2014).
- ²⁵ Consejo de la Judicatura, (2013). Resolución N° 077-2013, de 15 de enero de 2013.